مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/111
ISSN: 2437-0584/ EISSN: 2437-0584
المجلد07 ،العدد 01،ماي ،2021 ص - ص:41-58

الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية 1939–1945.

Algéria During The Second Word War 1939-1945.

محمد بكار (*)

مخبر تاريخ الإنسان والعمران والتراث في منطقة حوض الشلف ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف(الجزائر)،m.bekkar@univ-chlef.dz)

تاريخ الاستلام: 14 /2020/04 **تاريخ القبول**: 24 /2020/11 **تاريخ النشر**: 30 /2021/05

الملخص

مرت الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية بمرحلة صعبة من تاريخها، بدأت بحل الحركة الوطنية، وسجن المناضلين السياسيين، وازداد الأمر سوء بمجيء حكومة فيشي التي ضايقت الحريات، وأفقرت الجزائريين. ومع إنزال الحلفاء، حاول النواب المسلمين تفعيل العمل السياسي لما اتصلوا بالحلفاء، وقدموا لهم البيان الجزائري، لكن لا الحلفاء، ولا الإدارة الاستعمارية استجابوا لبرنامج الجزائريين، وتعطل الاستقلال مرة أخرى.ولم يكتف الاستعمار بهذا وارتكب أكبر مجزرة في تاريخ البشرية خلال حوادث ماي 1945 متجاوزا جميع القوانين والأعراف الدولية.

الكلمات الدالة: الجزائر؛ الحرب العالمية ؛ حكومة الفيشي؛ الاستقلال؛ الاستعمار.

Abstrac: The Algéria experiences military réarmament during second word war, when Paris fell, the free government ended, whicch stopped the Algérians, the fall of the allies was a blow to the Algérian national movement, where they had good news and contacted.

Keywords: Algeria; World war ; Vichy government; Independence; colonization.

*المؤلف المرسل.

1. مقدمة:

شهدت الجزائر في عقد الثلاثينات من القرن العشرين تحولات سياسية هامة أثرت فراغ الساحة بانتشار التيار الاندماجي على حساب التيار الإدماجي الذي تراجع بسبب كسب دعاة الاندماج الرهان في الانتخابات وسيطرتهم على فدرالية المنتخبين المسلمين في عام 1933 ليصبح الدكتور محمد الصالح بن جلول زعيما للمنتخبين المسلمين في عمالة قسنطينة، بل في كامل العمالات الأخرى: الجزائر ووهران.

بعد تأسيس جمعية العلماء المسلمين بقيادة الإمام عبد الحميد بن باديس بقسنطينة في شهر ماي عام 1931، تعاملت هذه الأخيرة في البداية مع فدرالية المنتخبين المسلمين المحسوبة على جناح دعاة الاندماج، حيث استطاعت جمعية العلماء المسلمين رفقة فدرالية النواب المسلمين تطويق الأزمة والأحداث التي عرفتها عمالة قسنطينة بين يهود المدينة والمسلمين في شهر أوت 1934. ورغم المجهودات المبذولة من قبل فدرالية النواب وجمعية العلماء، إلا أن الإدارة الاستعمارية كانت تنبذ العمل السياسي للجزائريين المسلمين حتى ولو كان العمل مسالما وفي إطار القانون الفرنسي .

وربما الأمر المهم خلال هذا العقد هو تمكن حركة نجم شمال إفريقيا التي تزعمها مصالي الحاج التموقع في الجزائر بتأسيس فروع لها بعد فشل المؤتمر الإسلامي عام 1936، وطبيعة المطالب التي لم تتحقق على أرض الواقع بسبب وقوف المعمرين والإدارة الاستعمارية ضد وفد المؤتمر والمطالب التي حملها إلى سلطات باريس في هذه السنة.

وقبيل اندلا ع الحرب العالمية االثانية، أسست النخبة الجزائرية أحزابا سياسية كالإتحاد الشعبي الجزائري (UPA) جناح فرحات عباس، والتجمع الفرنسي الإسلامي (RFMA) وهو جناح المنتخبين لابن جلول، وحزب الشعب الجزائري (PPA) جناح مصالي الحاج، إلا أن ظروف الحرب ووجود فرنسا طرفا فيها عجل بحلها باستثناء حزب الشعب الجزائري الذي دخل مرحلة السرية خلال هذه الحرب رغم أمر الحل الصادر في حقه. وانطلاقا من واقع هذه الحرب داخليا وخارجيا جاءت هذه الدراسة ليكشف موضوعها عن الوضع السياسي السائد

وأهم معاناة الحركات السياسية الجزائرية التي فرضت نفسها خلال الحرب بعد نزول الحلفاء طبعا، كما حاولنا إبراز دور اللوبي الكولونيالي في تأزيم الوضع في الجزائر بتلك المجازر من أجل الاستقلال بها، وحكم الجزائر لإذلال شعبها واستغلال ثرواتها أكثر، لهذا جاءت إشكالية الموضوع على النحو التالي: هل عمقت سياسة المستعمر أزمة القضية الجزائرية خلال الحرب العالمية الثانية؟

وللوصول إلى إجابة شافية طرحنا عدة فرضيات منها: كيف كان الوضع السياسي داخل المستعمرة بعد سقوط باريس على أيدي النازية الألمانية؟ وهل تغير الوضع بعد نزول الحلفاء؟ وهل كانت المبادرات الإصلاحية كافية لإقناع الجزائريين بالتهدئة؟ .

والهدف من هذه الدراسة هو معرفة انعكاسات مرحلة ما بين الحربين على مسار الحركة الوطنية والنضال السياسي الذي أصبح عقيما أمام استعمار متجذر لا يريد المساهمة في إصلاح وضع المستعمرة، وهو ما تفطنت له حركة حزب الشعب بتبنيها سياسة الثورة لاسترجاع الحقوق والاستقلال.

وللتمكن من توضيح كل هذه التساؤلات اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي لمعرفة دور اللوبي الكولونيالي من مختلف الأحداث، إلى جانب توظيف المنهج التحليلي لتفسير النصوص الموظفة في الموضوع وتوضيح سياسة وممارسات المعمرين تجاه الجزائريين وقضيتهم العادلة التحررية.

2. السياسة الاستعمارية خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1942 :

21. الجزائر وبداية الحرب العالمية الثانية:

بلغت الدعاية بين الحلفاء والمحور ذروتها حين أصبحت الحرب العالمية الثانية على الأبواب. ومن وسائل الإعلام المستخدمة لبث حصص يومية باللغة العربية وجهت لمسلمي شمال إفريقيا الإذاعة الألمانية، حيث حثت الجزائريين منذ شهر أبريل 1939 على الثورة والعصيان المدني ضد الاحتلال الفرنسي، كما بث راديو-باري الإيطالي هو أيضا حصتين مماثلة موجهة للمنطقة نفسها من أجل فتح جبهة مسلحة بشمال إفريقيا تمكن ألمانيا وإيطاليا من تحقيق

انتصار ساحق على الحلفاء بسرعة مع بداية الحرب. وذكر المؤرخ الفرنسي روبير آجرون (Charles-Robert AGéron)أنّ الإيطاليين قد مولوا لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا، وهو الجناح الثوري لحزب الشعب الجزائري الذي ترأسه "مصالي الحاج". وحسب معلومات سرية قدمها ضابط لمركز الاستعلامات والدراسة للمخابرات الفرنسية، فإنّ هؤلاء المناضلين الجزائريين قد أصدروا نشرية لهم أطلقوا عليها اسم "العمل الجزائري"، كانت تنشط في سرية تامة، وكانت تطبع في نفس المطبعة التي طبعت فيها جريدة صوت الأهالي (La Voix Des Indigenes)بقسنطينة الإدماجية التي كان يشرف عليها المعلم السابق ربيع زناتي حتى لا ينكتشف أمرها[1]

أمّا الجزائريون المنطوون داخل الجناح الاندماجي (جناح النواب المسلمين)، فقد أحسّوا في هذه الفترة أن فرنسا مهدّدة في كيانها وديمقراطيتها، لهذا سارعوا بالإعلان أمام الرأي العام الفرنسي والجزائري أنّ الجزائريين متمسكين بمطلب المواطنة الفرنسية، وأصدروا لائحة تدعم حركة التجنيد والتضامن مع فرنسا مثل مشاركة من سبقوهم في حرب ألمانيا عام 1870م، والحرب العالمية الأولى عام 1914م، كما ألحوا على ضرورة تطبيق الإصلاحات حسب ما جاء في برنامج بلوم-فيوليت الاندماجي بعد نجاح الجبهة الشعبية الفرنسية في انتخابات عام 1936م[2]

رافق دعاة الاندماج في دعواهم من أجل تعبئة وتجنيد الجماهير الجزائرية كل من شيوخ الزوايا وأئمة المساجد عبر كامل التراب الجزائري، ومع اندلاع الحرب العالية الثانية أوقفت فرنسا النشاط السياسي للأحزاب والجمعيات وحلت البعض منها، وقامت الإدارة الاستعمارية من جهتها بعملية إحصاء لعدد مناضلي الأحزاب والجمعيات الجزائرية حتى تتعرف على مدى قوتها، وقدرت أتباع كل تيار على النحو التالي :

-فدرالية المنتخبين المسلمين: مابين 300000 و360000 مناضلا.

-العلماء المسلمين: 30000 مناضلا.

- حزب الشعب الجزائري: جناح مصالي الحاج 10000 مناضلا.

- الحزب الشيوعي الجزائري : 24000 مناضلا (بما فيهم المناضلين الأوربيين.(
- المحافظون: 120000 من أتباع شيوخ (الزوايا)[3] .

لما دارت دائرة الحرب على فرنسا، اضطر دعاة الاندماج الجزائريين إلى الانسحاب من التجنيد الطوعي بعد سقوط باريس يوم 14 جوان 1940م بحجة أن الدولة التي لا تستطيع أن تحمي نفسها، فهي عاجزة عن حماية مستعمرتها. وبمجيء حكومة "فيشي" ازدادت الاختلافات الشخصية والسياسية بين الأحزاب الجزائرية، ولم يبق في جبهات القتال إلا من جند بسبب قانون التجنيد الإجباري المفروض على الجزائريين منذ سنة 1912م. وتخوف نواب الأهالي من عدم بقاء الجزائر فرنسية نتيجة التهديدات الألمانية والإيطالية. وعاش يهود قسنطينة فترة قلق هم أيضا تحسبا لسقوط المدينة في يد الألمان، فتراجعت العملة الفرنسية وفقدت قيمتها، وأصبح التعامل يتم في الأسواق بمقايضة الذهب والغنم. في الوقت نفسه تعاطف كثير من المعمرين مع إيطاليا خلال الحرب لأسباب عرقية ومصلحية، كما تقرب اليهود من الجزائريين وتعاطفوا معهم بعد إلغاء حكومة "فيشي" مرسوم "كريميو[4] .

ونظرا للضائقة الاقتصادية التي صاحبت الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها الاجتماعية على الجزائريين بصفة خاصة بانتشار البطالة والفقر، كتبت جريدة "صوت الأهالي La voix) " (indigèneتذكر أنّ العالم عليه أن يفهم، أن ثروات بلادنا، هي غير كافية لكننا ملزمون بدفع تكاليف الحرب[5] .

2.1سقوط باريس وحلول حكومة "فيشي ":

لما تفاوض المارشال الفرنسي "بيتان (Petain)"مع النازيين الألمان، وشكل حكومة "فيشي" بالجنوب الفرنسي، وأصبحت الجزائر خاضعة لهذه الأخيرة، بينما شكل الجنرال "شارل ديغول" حكومة موازية بالمنفى بدعم من الحلفاء في لندن. وشكلت سلطة حكومة "فيشي" مجلسا وطنيا يوم 24 جانفي 1941 كمرحلة أولى بعد سقوط باريس، وعيّن الأميرال "آبرييال " (Abrial)ممثلا لهذه الحكومة بالجزائر، وعين 05 مستشارين من الفرنسيين، و04 مستشارين من الجزائريين المسلمين وهم على التوالي: "عبد الرحمان بوكردانة"، رئيس سابق

لفدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة الجزائر، "شريف سيسبان"، رئيس سابق لفدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة، "الآغا بن شيحة بوسيف"، نائب سابق لفدرالية الفلاحين والشيخ "ابن زكري"، أستاذ بمدرسة الجزائر. وسر لهذا التعيين دعاة الإدماج المتعاطفين مع فرنسا بعد عودتهم إلى الواجهة، حيث أعادتهم الإدارة الاستعمارية الجديدة إلى الساحة السياسية، وارتاح مناضلو الجناح الإدماجي لهذه الخطوة، حيث اعتبر "ربيع زناتي" هذا التعيين حدثا كبيرا[6]

ولم يعجب هذا القرار دعاة الاندماج الذين احتجوا على التعيين الصادر عن الإدارة والذي همشهم، وسارت حكومة الماريشال "بيتان (Petain) "عكس توقعات الجزائريين الذين اكتفوا بتمثيل في اللجنة المالية الجزائرية المعينة بموجب قانون 12 ديسمبر 1940، وأصبح التمثيل النيابي يقتصر على 18 مفوضا فرنسيا، وعلى 6 مفوضين مسلمين، كلهم من الأميين ومن دعاة الإدماج الموالين للإدارة الاستعمارية في كل الحالات.

حاول البعض من النواب الجزائريين المنتخبين من دعاة الاندماج الرد على هذه الإهانة وإرسال وفد إلى حكومة "فيشي"، لكن البعض الآخر أمثال الدكتور "محمد الصالح بن جلول" أعلنوا بصراحة سأمهم الحياة السياسية المتعفنة التي ميزت فترة الحرب، ورفضوا الانضمام إلى هذه المبادرة السياسية.وساءت الأحوال أكثر لما زجت إدارة فيشي بمناضلي حزب الشعب في سجون أقصى الجنوب الجزائري، وحكمت المحكمة العسكرية على مصالي الحاج بـ 16سنة أشغال شاقة، ومنع من الإقامة في الجزائر لمدة 20 سنة، وتم مصادرة كل أملاكه، وتجريده من المواطنة بتهمة المس بأمن الدولة والنظام العام[7].

وحاول فرحات عباس من جهته توجيه تقرير شديد اللهجة للإدارة الاستعمارية حمل عنوان "جزائر الغد"، تضمن في محتواه حكما قاسيا على النظام الكولونيالي الذي يعتمد على المعمرين دون سواهم، كما اعتبر برنامجا إصلاحيا وثورة وطنية[8] .

لم تأت السلطة الفرنسية الجديدة بما كان منتظرا منها خاصة تهدئة الأوضاع، وفتح صفحة جديدة مع الجزائريين، حيث خيبت آمال الجزائريين كما تعودوا منذ فرض إصلاحات 04 فبفري 1919م الشكلية، وأبدوا عدم رضاهم لما قامت به فرنسا من ممارسات بفرض حالة

الطوارئ على البلاد، والتضييق على حريات الجزائريين الفردية والجماعية، إلى جانب سياسة تفقير الشعب وتجويعه خلال هذه الحرب بعدما أصبحت موارد البلاد تخدم الفرنسيين والنازيين على حد السواء.

لقد حاول الحاكم العام "شاتل (Chatel)"تهدئة غضب الجزائريين لما ألقى خطابا في قسنطينة، لكن كلامه اعتبر في النهاية مجرد دعم للمعمرين، ولا يخدم الجزائريين والفلاحين الذين انتظروا الكثير من الإدارة الاستعمارية حتى تتحسن أوضاعهم. وقدم المنتخبون المسلمون في هذا السياق احتجاجا يوم 29 أوت 1942م لدى الرئيس الفرنسي "لافال (Laval) " ونبهوه إلى تماطل الإدارة وتعمدها في حجز كمية معتبرة من الخيط لمدة شهرين كاملين، مما تسبب في توقف عملية النسج في المعامل الجزائرية، وحال دون تموين الجزائريين بالملابس، وهي سياسة ترمي إلى تهميشهم دون سواهم، كما بعثوا بمذكرة لاموا فيها السلطة الفرنسية على إصلاحاتها السياسية غير الكافية، وضعف تمثيل الجزائريين في المجالس الوطنية المنتخبة مقارنة بتعداد السكان الجزائريين، وبوجود دوائر انتخابية عنصرية تسعى إلى تقزيم دور الجماعات المحلية، بالإضافة إلى تعيين شخصيات أمية تفتقر إلى الكفاءة في مختلف اللجان المعينة، والتأخر الكبير في تطبيق الإصلاحات الاجتماعية .

وامتازت فترة حكومة "فيشي" في الجزائر بتحكم المعمرين في تسيير مراكز الاقتصاد الجزائري، وعدم المساواة بينهم وبين المواطنين الجزائريين فيما يخص التموين بالمواد الغذائية، كما كان القرار الذي اتخذته الإدارة بمنع صنع الحلويات العربية والأوربية والخفاف وقعا على التجار الجزائريين إذ حرمهم القرار من مزاولة مهنتهم وكسب رزقهم كما اعتادوا .

3.2الوضع السياسي بعد نزول الحلفاء :

كانت سنة 1942م سنة معاناة للشعب الجزائري الذي ضاق من الوضع الاقتصادي السيئ والجفاف، وفساد السلطة الاستعمارية، وانتشار الحرمان ووباء التيفيس، وارتفاع عدد الفقراء والمتسولين. ومن الجانب السياسي بدأت الضغوطات الأمريكية والبريطانية تمارس على

السلطة الفرنسية في الجزائر للتعجيل بتقديم المساعدات اللازمة والخاصة بعملية إنزال قواتهم، وحتى يتمكنوا من حصار الجيش الألماني والإيطالي الموجود في تونس بعد انهزامه في مصر وليبيا.

لقد تمت عملية إنزال الحلفاء بسرعة يوم 8 نوفمبر 1942 على الشواطئ الجزائرية، وتحرّك الشعور الوطني لدى الجزائريين وكلهم أمل في قدرة الحلفاء في إنهاء فترة الاستعمار الفرنسي في الجزائر. وللبحث عن مخرج لها، بحثت الأحزاب الجزائرية على زعيم يمثلها في المفاوضات القادمة المنتظرة مع الحلفاء، فلم تجد إلا الصيدلي "فرحات عباس"، وسبب هذا الاختيار هو أنّ معظم الجزائريين أرادوا التخلص من الطبقة البرجوازية المهيمنة على الساحة السياسية التي سيطرت على عقد الثلاثينات .[9]

وبعد عملية الإنزال كان للحلفاء رأي آخر إذ حاولوا الاطمئنان على الساحة السياسية الجزائرية بعدم وجود معارضة داخل البلاد تعرقل مهمتهم، وسجنوا بعض السياسيين على رأسهم الدكتور "ابن جلول" زعيم فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة. ومع تكرار المحاولات الاحتجاجية من قبل عائلة "ابن جلول" و"ابن شيكو" والمنتخبين واليهود، أطلق سراح رئيس فدرالية المنتخبين لعمالة قسنطينة الذي وجد أن الساحة السياسية تغيّرت في غيابه بعد مقتل "دارلين (Darlan) "يوم 24 ديسمبر 1942، وتعويضه بالجنرال "جيرو " (Giraud)الذي أوكلت إليه مهمة الشؤون المدنية والعسكرية للجزائر في الوقت نفسه، وتعيين "بيرووتون (Peyrouton) "حاكما عاما على الجزائر مكان الحاكم العام السابق "شاتل". وبعد نزولهم في نوفمبر 1942 أحصى الأنكلوسكسونيين نحو 2000 سجين في المحتشدات[10] . ومن بين المعتقلين ابن جلول رئيس فدرالية المنتخبين المسلمين، وكانت أخبار العصيان، ورغبة التجار الجزائريين في تنظيم إضراب واسع هو الذي عجل بإطلاق سراح الرئيس السابق لفدرالية النواب المسلمين[11] .

3.تصاعد الوعي الوطني وفشل إصلاحات الاستعمار:

1.3صدور البيان الجزائري:

لقد حصل شبه اتفاق بين مختلف التشكيلات الحزبية الجزائرية بعد نزول الحلفاء، وبادر "فرحات عباس" وكتب الخطوط العريضة للبيان الجزائري في مدينة سطيف من أجل تقديمها إلى الممثلين السياسيين والعسكريين للحلفاء ولفرنسا. لقد تضاربت الآراء حول الجهة التي أعدّت البيان، حيث نجد أن "فرحات عباس" نسبه إليه منذ ديسمبر 1942، بينما الدكتور "الأمين الدباغين"، أرجع مبادرة البيان إلى حزب الشعب الجزائري، ففي شهادة له يوم 14 أفريل 1988، أنسب تحرير فقراته إليه بمساعدة "يوسف بن خدة" في شهر سبتمبر 1942، وصدر في أكتوبر، أي بعد شهر تقريبا:«... ولم يكن موجها للأمريكان والإنجليز فقط كما يتوهم البعض، والذي أوقع الناس في هذا التوهم هو قيام المرحوم "عباس فرحات" بتسليمه بعد نزول الأمريكان والإنجليز عندنا إلى "مورفي" قنصل أمريكا بالجزائر و"ماكميلان" الوزير البريطاني المقيم بالجزائر كممثل "لتشرشل" رئيس وزراء بريطانيا لدى الجنرال "إيزنهاور" قائد جيوش الحلفاء».

وذكر "الأمين دباغين" أنه حمل البيان بنفسه إلى "فرحات عباس" بسطيف وطلب منه التوقيع عليه بعد قراءته وإعطاء رأيه في محتواه واقتراح ما يراه جديرا إما بالإضافة أو ما يستلزم التغيير[12].

وبعد نقاش بين "دباغين" و"عباس"، صيغ البيان بصيغة جديدة في بعض فقراته، واحتفظ بجوهره حسب الصيغة الأولى. وعن الشخصيات التي وافقت على البيان ووقعت على محتواه ذكر "الأمين دباغين"«... أنّ أول حركة وقعّت على البيان هي حركة حزب الشعب التي وقعت أنا باسمها، ثم بعد ذلك وقعه المرحوم "فرحات عباس" (لم يكن رئيس حزب آنذاك) والمرحوم الدكتور "أحمد فرنسيس" الذي كان حاضرا معنا، ثم ذهبت أنا بنفسي إلى الدكتور "ابن جلول" استوضحه عما إذا كان حقا قد فوض "ابن الهادي" للإمضاء على البيان نيابة عنه فأكد لي ذلك وأمضاه كذلك الدكتور "سعدان" الأقرب من بين كل هؤلاء إلى أفكار حزب الشعب.

إن وجود الدكتور "الأمين دباغين" وكثير من مناضلي حزب الشعب الجزائري في وضعية سرية خلال الحرب هو الذي دفع "فرحات عباس" إلى التحرك ونسيان خلافاته مع الأحزاب الأخرى. وذكر "توفيق المدني" أنّه اتفق في شهر جانفي من سنة 1943 مع الإخوان "فرحات عباس" والحكيم "ابن جلول" على الدعوة لعقد اجتماع سياسي تأسيسي يضم النخبة الصالحة من رجال الشعب الجزائري لكي تضع أسس مطالب ورغائب للشعب حتى يقول كلمته الصريحة في شأن مستقبله، وقد أخبر مسيو "مورفي" ممثل أمريكا بذلك، حتى يتم تجنب لما عسى أن تفعله فرنسا.[13].

لقد أجرى الدكتور "ابن جلول" و"فرحات عباس" اتصالات مع المنتخبين المسلمين في الجزائر ما بين 10 و11 جانفي 1943 وجمعت إمضاءاتهم (حوالي أربعين توقيعا) وشملت العملية جميع العمالات. المهم أن الإنزال كان فرصة سانحة اغتنمها القدماء من النواب الجزائريين لإرسال عارضة إلى القوى العظمى من الحلفاء أشارت أن العدالة غير موجودة، وأن كلمة الاستقلال كتبت في غير مكانها[14].

كانت النتيجة مخيبة للآمال بسبب عدم استجابة الحلفاء لمبادرة البيانيين، فكلما ذكّروا بحق تقرير المصير سكتوا دلالة على التواطؤ. رغم الحكم بفشل البيان، إلاّ أن مبادرة إنجاحه تواصلت، وعقد أول اجتماع في مكتب المحامي السيد "بومنجل" بالجزائر حضره كل من الدكتور "تامزالي"، رئيس المفوضيات المالية بالقبائل، "غربي أحمد"، مفوض مالي، "قاضي عبد القادر"، مستشار عام، رئيس جمعية الفلاحين، الدكتور "الأمين" و"عسلا"، مناضلان من حزب الشعب الجزائري، الشيخ "التبسي"، الشيخ "خير الدين" والشيخ "توفيق المدني"، من جمعية العلماء، الدكتور "ابن جلول" و"فرحات عباس"، مستشاران عامان، مفوضان ماليان، و"محمد الهادي دحمان"، رئيس جمعية الطلبة المسلمين، والدكتور "سعدان" مستشار عام، نائب من بسكرة، وفي هذا الاجتماع اتفق الجميع على ما تضمنه البيان الجزائري، ونشرت صيغته الجديدة، وأوكلت عملية تحريره للصيدلي "فرحات عباس"[15].

وفي الأخير عرض للمصادقة عليه بصفة رسمية من طرف نواب العمالات يوم 10 فبراير 1943، وأمضى على البيان الجزائري "فرحات عباس" رفقة 28 عضوا من المنتخبين الجزائريين الذين مثلوا العمالات الثلاث[16].

لقد احتوى البيان الجزائري على 30 صفحة مرقنة، ومن حيث المضمون ضم عرض حال للتطور التاريخي الذي عرفته الجزائر المستعمرة ومطالب هامة منها :

أ- الحكم النهائي على الاستعمار بضم أو استغلال شعب لشعب آخر.

ب- تنفيذ حق تقرير المصير بالنسبة لجميع الشعوب الصغيرة والكبيرة.

ج- تمكين الجزائر من دستور خاص يضمن :

1/الحرية والمساواة التامتين لجميع سكانها دون تفرقة في الجنسية والدين.

2/إلغاء الملكية الكبيرة بواسطة عملية إصلاح كبرى وتحسين حالة الغالبية الكبرى التي هي من عمال الزراعة.

3/الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية بنفس درجة اللّغة الفرنسية.

4/حرية الصحافة والجمعيات.

5/ التعليم الإجباري ومجانيته لجميع الأطفال من الجنسين (ذكورا وإناثا).

6/ حرية الديانة لجميع السكان وتطبيق قانون فصل الدين عن الدولة بالنسبة للديانة الإسلامية.

د. مشاركة المسلمين الجزائريين بسرعة في حكومة بلادهم كما فعلت حكومة جلالة الملكة البريطانية في الهند، والجنرال "كاترو" في سوريا، ومن قبل حكومة المارشال "بيتان" والألمان في تونس، فهذه الحكومة هي وحدها التي يمكن لها تحقيق جو من الوحدة، وتمكن الشعب الجزائري من المساهمة في الكفاح المشترك.

هـ- إطلاق سراح جميع الجزائريين المحكومين والمعتقلين السياسيين المنتسبين للأحزاب السياسية[17] .

هكذا إذن عاد دعاة البيان إلى النشاط السياسي، وعاد المنتخبون المسلمون إلى الواجهة بفضل هذه المبادرة. وقد سرّوا كثيرا لعودة انعقاد اجتماعات المستشارين العامين يوم 19 أبريل 1943 بعد توقف دام منذ جوان 1940. وتوجه وفد من المنتخبين المسلمين إلى الحاكم العام للجزائر وسفير فرنسا اللذان تسلما البيان الجزائري أيضا، ومن حيث المبدأ قبل الحاكم العام الاعتراف بالدولة الجزائرية والمواطنة المحلية، وأخبر الوفد نيّته في تعيين لجنة تقوم بدارسة نص الدستور الجديد. وفعلا تأسست لجنة إسلامية لدراسة اقتصاد المجتمع الجزائري يوم 3 أبريل بمرسوم حكومي تشكلت من 36 عضوا، عملت وفق قرارات الوالي ولم تعقد اجتماعا لها إلا بموافقته. واتخذت السلطة الفرنسية الحذر بعد عودة المنتخبين الجزائريين والمجالس المنتخبة إلى النشاط، لأن التفكير كله هو إعداد دستور خاص للجزائر موجّه للشعب الجزائري وللشخصيات ذات التأثير على شؤونهم. لكن بعد تأسيس الجنرال "ديغول" اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني (CFLN)يوم 3 جوان 1943 من أجل إبعاد حكومة "فيشي"، تغيرت الحياة السياسية بسرعة، وحل الجنرال " شارلديغول" بالجزائر واعتقل الحاكم العام "بيروتن"، وعزل الجنرال "جيرو" من مهامه. كل هذه الإجراءات عرقلت إمكانية حل مشكل الجزائر خاصة بعد تعيين الجنرال "كاترو" حاكما عاما للجزائر، ولما قدم للحاكم العام الجديد ملحق البيان، رماه بسرعة، وصرح أن الجزائر جزء من فرنسا[18] .

كما أن البعض من النواب الجزائريين ممن سبق لهم الإمضاء على البيان، أعلنوا صراحة تخليهم عنه وملحقه مقابل تعويضه ببرنامج إصلاحي. ونتيجة هذا الموقف عاد الاختلاف من جديد إلى صفوف الحركة الوطنية الجزائرية، واستغل "كاترو" هذا الانشقاق ونصّب لجنة للتنسيق مع شؤون المسلمين لعرقلة مساعي "البيانيين."

لقد تدهورت حالة الجزائريين كثيرا وازداد بؤسهم، بينما انتفع الفرنسيون بالصفقات التجارية وخيرات البلاد في هذه الظروف الاستثنائية التي فرضتها الحرب. ومن جهته ولتهدئة غضب الشعب، نشر الحاكم العام "كاترو" 6 مراسيم في بداية أوت 1943 لتحسين وضع الجزائريين، لكنها لم تكن في مستوى تطلعات المنتخبين الجزائريين رغم أنّها مست جوانب كثيرة

متعلقة بحياة الأهالي، كتخفيض أسعار السلع، الترقية في الوظائف العمومية، الاستفادة من التجنيد، والقروض، والتعليم الابتدائي المجاني. وفي مبادرة ميئوس منها قاطع النواب الجزائريون حضور جلسات المفوضيات المالية، ونظموا اجتماعا خارجيا للمفوضين المسلمين، قدموا فيه للإدارة احتجاجاتهم ولائحة تضم مطالبهم. لكن الإدارة ردت بالسلب واعتبرت أن هذه المطالب من غير الممكن تحقيقها والحرب قائمة. فقام الحاكم العام "كاترو" باعتقال "فرحات عباس" و"سايح عبد القادر" بتهمة تحريض زملائهم ودفعهم إلى التمرد.

2.3 مصير إصلاحات 7 مارس 1944 :

بتقرير من اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، قامت السلطة الفرنسية المؤقتة يوم 12 ديسمبر 1943 بخطوة لتطبيق إصلاحات اجتماعية واقتصادية في الجزائر. وأعلن الجنرال "ديغول" منح عشرات الآلاف من الأهالي حقوقا كاملة للحصول على المواطنة دون التخلي عن الأحوال الشخصية. ودعم رئيس "لجنة تحرير فرنسا" مبادرته بمرسوم صدر يوم 14 ديسمبر 1943، وعينت لجنة للتكفل بإعداد برنامج إصلاحي في المجالات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية. وتشكلت هذه اللجنة من 4 موظفين سامين، و8 أعضاء من الفرنسيين غير المسلمين، و6 مسلمين هم شيخ العرب "سي بوعزيز بن قانة"، و"ابن جلول" عضو في المجلس الاستشاري المؤقت، ومستشار عام، ومفوض مالي، والدكتور "تامزالي"، رئيس قسم القبائل للمفوضيات المالية، ومستشار عام، والسيد "فوضيل"، مفوض مالي، والشيخ "الطيب العقبي"، و"القاضي عبد القادر"، رئيس جمعية الفلاحين[19] .

عقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات برئاسة الحاكم العام للجزائر، وناب عنه في حالة غياب الأمين العام للحكومة العامة، ومما تقرر أن تجتمع اللجنة 3 مرات في الأسبوع انطلاقا من شهر جانفي، واستمر عمل اللجنة المكلفة ببرنامج الإصلاحات ما يقارب ثلاثة أشهر، ختمت أعمالها بإصدار الحكومة مرسوم 7 مارس 1944 الإصلاحي، الذي فاجأ الكثير من الجزائريين، إذ لم يذهب أبعد مما جاء في مشروع "بلوم-فيوليت" سنة 1936، بينما اعتبره البعض إيجابي لأنه خطوة نحو المساواة، حيث أنتقل التمثيل الجزائري في المجالس المحلية من

الثلث إلى خمسين، ووسع القسم الانتخابي، حيث شمل كل الأهالي الجزائريين البالغين 21 سنة على الأقل[20] .

والجديد في هذا المرسوم هو منح المسلمين حق العمل في الوظائف المدنية والعسكرية، ورفع عدد الممثلين في مختلف المجالس المحلية. لكن البعض من الجزائريين رفضوا هذا المرسوم، مثل "فرحات عباس" وعارضوه، حيث رؤوا أن الزمان تجاوزه، ووزّعت منشورات احتجاجية، وأسسوا يوم 14 مارس 1944 حزب "أحباب البيان والحرية "[21]

3.3 الوعي الوطني وتأسيس حزب أحباب البيان والحرية:

نتيجة تذمر السياسيين من فشل البيان الجزائري والإصلاحات التي اقترحها الجنرال "ديغول" اتفق "فرحات عباس" مع "مصالي الحاج" زعيم حزب الشعب الجزائري على تأسيس حزب جديد يوم 14 مارس 1944، أي أسبوع بعد إصدار السلطات الفرنسية المرسوم الإصلاحي، وحمل الحزب تسمية "أحباب البيان والحرية"، وتقريبا المطالب الأساسية نفسها التي تضمنها البيان الجزائري سابقا. ومن أهم هذه المطالب:

- الاعتراف بالجنسية الجزائرية.
- إقامة برلمان جزائري ديمقراطي وجمهوري.
- تغيير الحكومة العامة بحكومة جزائرية.
- الاعتراف بالعلم الوطني.
- تحرير جميع المساجين السياسيين.

لقد كانت نتائج إصلاحات 1944 وخيمة على الجزائريين بتفاقم الوضع الاقتصادي، وانتشار الفقر وسط الجزائريين، وقد أقلق هذا الأوربيين وشعروا بالخوف من رد فعل شعبي عنيف ضدهم. كما شعر المستشارون الجزائريون لبلديات قسنطينة بالغليان الشعبي، ودعا ستة منهم الوالي "كربونال" يوم 24 أبريل 1945 إلى اتخاذ إجراءات لاجتناب حوادث لا يمكن إيقافها[22].

لكن الإدارة الاستعمارية لم تتحرك وتركت الأمور تتعفن، حتى أنها تواطأت مع المعمرين الذين عملوا المستحيل لإجهاض تطبيق إصلاحات 7 مارس 1944 على أرض الواقع، وأعدّوا العدّة رفقة المتطرفين منهم لمواجهة أي طارئ، فجاءت أحداث 8 ماي 1945 كما هندس لها بارتكاب الاستعمار مجازر لا إنسانية في حق الأبرياء، مع الدوس على كرامة الشعب.

رغم معاناة الجزائريين من تداعيات الحرب العالمية الثانية من حيث المؤن، والضغوطات المفروضة من قبل السلطة الاستعمارية المهزومة، ازداد وعي الجزائريين للتخلص من الاستعمار واللوبي الكولونيالي الذي يمثله داخل البلاد. لقد ازدادت وحشية الاستعمار وإدارته خلال الحرب العالمية بشكل لم تعهده البلاد، ثروات استنزفت خدمة للمجهود الحربي لفرنسا والنازيين ثم الحلفاء الغربيين، وشعب تراجعت أوضاعه الاجتماعية والصحية خلال هذه الحرب ، كما تعطلت المجالس المنتخبة عن عملها وحلت معظم الأحزاب الجزائرية التي كانت تنشط قبل الحرب، كل هذا ساهم في وحدة الجزائريين حول قضيتهم العادلة، وظهرت مبادرة البيان الجزائري التي لم تر تجسيدا بفضل السياسة الاستعمارية الراغبة في الاحتفاظ بالمستعمرة إلى الأبد،بل ذهبت أبعدمن ذلك بفرض قانون مارس 1944 الإصلاحي لتعطيل وإفشال مبادرة البيانيين، وأنهى اللوبي الكولونيالي المهمة بنسف هذه الإصلاحات رغم أنها تمس فقط طبقة معينة من الجزائريين المحظوظين دون سواد المجتمع بمجزرة شهر ماي 1945 كما نعلم .

4.الخاتمة :

كما تابعنا من خلال هذه الدراسة، فإن الاستعمار الفرنسي لم يكن ليتساهل مع الجزائريين حتى وهو يعاني من احتلال نصفي لأراضيه من قبل النازيين منذ سنة 1940، وكانت جرأة حكام الجزائريين لا مثيل لها في تفويت الفرص على الجزائريين لتحقيق أمنية الحرية والاستقلال والحرب قائمة. ورغم نزول الحلفاء فإن الأمور بقيت عالقة، بل وعكس التوقعات تقوت شوكة فرنسا الاستعمارية داخل البلاد بفضل دعم الحلفاء ومساندتهم لجبهة فرنسا الحرة برئاسة الجنرال ديغول، وفشلت الحركة الوطنية الجزائرية في جميع مساعيها بما فيها مطالب "بيان الشعب الجزائري" الذي استطاع جمع الحركة الوطنية الجزائرية في مطالب جريئة وموحدة .

لقد بينت الحرب أن فرنسا ضعيفة، احتلت بسرعة من قبل النازيين، فخرج الجزائريون المتطوعون المجندون خاصة النواب من الحرب ليس بسبب الهزيمة وإنما بقبول فرنسا التفاوض مع النازيين بقيادة حكومة فيشي. يمكن القول أن الجزائريين أضاعوا فرصة سانحة في إعلان الثورة على الاستعمار الفرنسي والحرب قائمة، فاتصال عناصر من حزب الشعب بالإيطاليين والألمان لم تنجح في النهاية، وكان على الجزائريين الاعتماد على أنفسهم كما كان حالهم يوم أول نوفمبر 1954 .

كانت السلطة الجديدة بقيادة الجنرال شارل ديغول وبمساعدة الإدارة الاستعمارية والمعمرين تسعى وراء نسف مطالب البيانيين ووجدت الحل في سن إصلاحات مشبوهة هي إدماجية في الغالب لم تعد صالحة مع تطور الوعي الوطني مع الظروف الجديدة التي خلقتها الحرب العالمية، كانت محاولة فرنسا هي إفراغ البيان من محتواه وإحباط معنويات الجزائريين، وكم كانت النتيجة وخيمة لما أعدت فرنسا العدة لأي مبادرة جديدة من قبل الشعب الجزائري، وأرادت التضحية بهم لاسترجاع مجدها الضائع خلال الحرب العالمية الثانية، لهذا ارتكبت أبشع مجزرة في تاريخ البشرية يوم 8 ماي 1945 أي يوم انتهاء الحرب الكونية معلنة نية خلودها في الجزائر لعقود أخرى، لكن كل هذه التجاوزات دفعت الحركة الوطنية الجزائرية إلى تغيير إستراتيجياتها استعدادا للثورة خاصة حركة حزب الشعب الجزائري الذي خرج من السرية وأسس جناحا سياسيا جديدا عام 1946 وجناحا عسكريا (المنظمة الخاصة) عام 1947، ومن صلب هذا الجناح انفجرت ثورة نوفمبر 1954 .

– الإحالات:

[1]- اهتم الأطباء بالمعمرين دون الجزائريين، حتى أن العوز حال دون التداوي لعدم قدرة المرضى الجزائريين دفع ثمن الفحص للأطباء.

5. المصادر والمراجع:

– أحمد توفيق المدني 1998، حياة كفاح، مذكرات، ج2، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر.
– حسن رمعون1997، التاريخ الوطني والممارسات السياسية والانتمائية (الهوياتية)، مجلة إنسانيات، عدد3، الجزائر، مارس ، ص ص:7،33.

- جريدة الجمهورية1991، عدد 8899، 13 ماي.
- جريدة الخبر2003، عدد 3774، 10 ماي.
- جمال خرشي2009، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر.
-A.W.C 1943, Répercussions de L'arrestation du docteur Bendjelloul, Renseignements, Rapport C.I.E, N°2805, Le 25 Novembre.
- Benjamin Stora, Zakia Daoud 1995, Ferhat Abbas: Une Autre Algérie, Casbah édition, Alger.
- Charles-Robert AGéron 1979, Histoire de L'Algérie Contemporaine, Presse Universitaire, Paris.
.- Charles-Henri Favrod 1959, La Révolution Algérienne, Plon, Paris.
- Claude Collot 1981, Henry-Jean Robert, Le Mouvement National Algérien :Texte (1912-1954), 2éme éditions, O.P.U, Alger.
-Ferhat Abbes 1962, La Nuit Coloniale, Édition Réné Julliard, Paris.
- Jean Claude Vatin 1983, L'Algérie Politique :Histoire et Société, Presse de La Fondation Nationale des Sciences Politiques, 2eme éditions, Paris.
- Gilbert Meynier 2003,Histoire Intérieure du FLN (1954-1962), Casbah Édition, Alger.-
.- Gouvernement Général de l'Algérie 1944, Commission Chargée d'établir Un Programme de Réformes Politiques- Sociales et Économiques en Faveur des Musulmans Français d'Algérie, exemplaire N° 135, Tome I, Alger.
- Paul Emile Sarrasin 1949, La Crise Algérienne, Les Éditions du Cére, Paris.

- Mahfoud Kaddache, 1993, Histoire du Nationalisme Algérien, Tome II, E.N.L, Alger.
-L'Entente 1939, N° 134, Jeudi 2 Novembre .
- La voix indigène 1940, N° 514, Jeudi 11 Juillet.
- La voix indigène 1941, N° 536, Jeudi 03 Avril.

6.الهوامش

1 Charles.R.Ageron, 1979 :551
2 L'Entente, 1939 :N°134
3 Mahfoud Keddache, 1993 :614)
4 " (Crimieux) (8899 :1991 جريدة الجمهورية،
5 La Voix Des Indigenes, 1940 : N°514
6 La Voix Des Indigenes, 1940 : N°514(
7 جمال خرشي، 2009: 409.
8 Benjamin Stora, 1995:109
9 Paul.Emile Sarasin, 1949 :77
10 حسن رمعون، 1997،ص 17.
11 AWC, 1943 :N°2805
12 جريدة الخبر، 1988:عدد3774.
13 توفيق المدني،1998:367
14 Jean. Claude Vatin, 1983 :162
15 Ferhat Abbas,1962 :140
16 Charles.Henri Favrod, 1959 :73
17 Claude collot-Henry.Jean Robert, 1981:163-164
18 Charles.Henri Favrod, 1959 :73
19 GGA, 1944 :6 & Mahfoud Keddache, 1993 :653
20 Gilbert Meynier, 2003:63
21 Gilbert Meynier, 2003:63
22 Mahfoud Keddache, 1993 :697